

Distr.: General  
9 December 2014  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



## اللجنة الإحصائية

الدورة السادسة والأربعون

٣-٦ آذار/مارس ٢٠١٥

البند ٣ (ل) من جدول الأعمال المؤقت\*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: المبادئ

الأساسية للإحصاءات الرسمية

## تقرير فريق أصدقاء الرئيس المعني بتطبيق المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

### مذكرة من الأمين العام

وفقاً لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٤/٢١٩، يتشرف الأمين العام بأن يحيل طيه تقرير فريق أصدقاء الرئيس المعني بتطبيق المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، الذي أنشأته اللجنة الإحصائية في دورتها الثانية والأربعين. ويشير التقرير إلى بعض الأعمال التي أنجزها الفريق في وقت سابق، والتي أفضت إلى اعتماد ديباجة منقحة للمبادئ الأساسية، وإجراء دراسة استقصائية عن تطبيقها، ووضع مبادئ توجيهية لتعزيز تطبيق تلك المبادئ. ويشير التقرير أيضاً إلى قيام المجلس بإقرار المبادئ في تموز/يوليه ٢٠١٣، وقيام الجمعية العامة بإقرارها أيضاً في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ويعرض التقرير كذلك النتائج النهائية التي أسفر عنها تدارس الفريق للسبل الفعالة لمعالجة ما يُنظر إليه على أنه عدم امتثال للمبادئ الأساسية.

\* E/CN.3/2015/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

090115 070115 14-66814 (A)



## تقرير فريق أصدقاء الرئيس المعني بتطبيق المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

### أولا - المعلومات الأساسية والولاية

١ - أنشأت اللجنة الإحصائية فريق أصدقاء الرئيس المعني بتطبيق المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية في دورتها الثانية والأربعين، المعقودة في عام ٢٠١١. وكُلف الفريق في أول الأمر بتنقيح وتحديث صياغة دياحة المبادئ الأساسية، وتقييم كيفية تعزيز هذه المبادئ، ووضع دليل عملي لتطبيقها على نحو يشمل التطورات الجديدة والممارسات الجيدة المتبعة في المكاتب الإحصائية الوطنية وغيرها من منتجي الإحصاءات ومستخدميها (انظر مقرر اللجنة ١١١/٤٢ المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١). وبعد ذلك، نظرت اللجنة في المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية وفي تقارير فريق أصدقاء الرئيس في دورتها الثالثة والأربعين (انظر المقرر ١١١/٤٣ المؤرخ ٢ آذار/مارس ٢٠١٢)، وفي دورتها الرابعة والأربعين (انظر المقرر ١٠٢/٤٤ المؤرخ ١ آذار/مارس ٢٠١٣)، وفي دورتها الخامسة والأربعين المعقودة مؤخراً (انظر المقرر ١٠١/٤٥ المؤرخ ٧ آذار/مارس ٢٠١٤، الذي عززت اللجنة بموجبه ولاية الفريق وعدلتها).

٢ - والدول الأعضاء في الفريق هي أستراليا، وألمانيا، وإيطاليا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا، والفلبين، وكولومبيا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والولايات المتحدة الأمريكية. ويشترك المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية والمكتب الإحصائي للجنة الاقتصادية لأوروبا في أعمال الفريق بصفة مراقبين. وتتولى كاثرين وولمان (الولايات المتحدة الأمريكية) وسيبيل فون أويلن - برونيكوفسكي (ألمانيا) قيادة الفريق حالياً بصفتهم رئيسيتين مشاركتين.

### ثانيا - الولايات التي تم الاضطلاع بها

ألف - الأعمال الأولى: إعادة صياغة الديباجة وإجراء الدراسة الاستقصائية بشأن التطبيق

٣ - خلال أول سنتين من عمل فريق أصدقاء الرئيس (٢٠١١-٢٠١٢)، ركز الفريق على صياغة دياحة منقحة للمبادئ الأساسية، وهو ما تكلل بالنجاح حين اعتمدت اللجنة الإحصائية تلك الديباجة في دورتها الرابعة والأربعين، المعقودة في عام ٢٠١٣ (انظر المقرر ١٠٢/٤٤). وخلال نفس الفترة، اشترك الفريق أيضاً مع شعبة الإحصاءات في إدارة

الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة في إجراء استعراض متعلق بتطبيق الدول الأعضاء للمبادئ الأساسية، قبل عرض النتائج على اللجنة، التي ناقشتها في دورتها الرابعة والأربعين.

## باء - الذكرى السنوية العشرون لوضع المبادئ الأساسية: الحصول على إقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة

٤ - كررت اللجنة الإحصائية التأكيد، في مقررها ٤٤/١٠٢، على أهمية التعريف بالمبادئ الأساسية على نطاق واسع واحترامها من جانب مستعملي ومنتجي الإحصاءات الرسمية، وبخاصة على المستوى السياسي، سواء على الصعيد الوطني أو العالمي، وقررت بالتالي أن توصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة بإقرار المبادئ والديباجة المنقحة حديثاً.

٥ - وعلى وجه التحديد، أوصت اللجنة الإحصائية المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع قرار بشأن المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية (انظر E/2013/24، الفصل ١ - ألف). ووفقاً لتلك التوصية، أقرّ المجلس المبادئ الأساسية في قراره ٢٠١٣/٢١ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٣. وفي القرار نفسه، أوصى المجلس الجمعية العامة بإقرار المبادئ الأساسية.

٦ - وعملاً بتوصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، قام ممثل هنغاريا، إلى جانب ٤٨ من الدول الأعضاء، بتقديم مشروع قرار بشأن هذه المسألة في الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة. وبعد عملية مشاور غير رسمية قصيرة، أقرّت الجمعية المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية في قرارها ٦٨/٢٦١ المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

## ثالثاً - الإنجازات التي تحققت مؤخراً والولاية الجارية

### ألف - الإنجازات التي تحققت مؤخراً: المبادئ التوجيهية للتطبيق، وتحديث الموقع الشبكي، والمواد الترويجية الجديدة

٧ - شددت اللجنة الإحصائية، في مقررها ٤٤/١٠٢، على جملة أمور من بينها الحاجة إلى التركيز على تطبيق المبادئ وشجعت فريق أصدقاء الرئيس على اختتام أعماله بصياغة مبادئ توجيهية بشأن كيفية تعزيز عملية التطبيق (استناداً إلى الممارسات الجيدة التي أعدت على الصعيدين الوطني والإقليمي)، ومبادئ توجيهية بشأن كيفية كفالة الاستقلال التام للنظم الإحصائية الوطنية.

٨ - وقام الفريق بصياغة مسودة أولى لدليل التطبيق استناداً إلى المصادر المتاحة، مثل الموقع الشبكي لشعبة الإحصاءات، بما في ذلك قاعدة بياناتها المتعلقة بالممارسات الجيدة ودليل التنظيم الإحصائي. وعُرضت على اللجنة الإحصائية في دورتها الخامسة والأربعين وثيقة معلومات أساسية تتضمن المبادئ التوجيهية لتطبيق كل مبدأ من المبادئ الأساسية (وهي متاحة على الموقع <http://unstats.un.org/unsd/statcom/doc14/BG-FP.pdf>). وتضمن مشروع المبادئ التوجيهية دراسات حالات إفرادية وأفضل الممارسات في طائفة واسعة من السياقات والترتيبات (النظم المركزية مقابل النظم اللامركزية للإحصاءات الرسمية على سبيل المثال)، وحدد العلاقة بين أطر وقوانين ضمان الجودة ذات الصلة وبين المبادئ الأساسية. كما تضمنت وثيقة المعلومات الأساسية تعريفات بشأن تحقيق استقلال النظم الإحصائية الوطنية ومبدأً توجيهياً للتطبيق.

٩ - وفي الدورة الخامسة والأربعين، رحبت اللجنة الإحصائية بالمسودة الأولى للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتطبيق باعتبارها نقطة انطلاق ممتازة، وطلبت إلى فريق أصدقاء الرئيس أن يواصل عمله على هذه الوثيقة الهامة، وكذلك على المبدأ التوجيهي للتطبيق المتعلق بتحقيق استقلال النظم. وفي هذا السياق، دعت اللجنة البلدان إلى إثراء المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتطبيق بالإدلاء بمزيد من التعليقات، وبعرض الممارسات القطرية الجيدة، وطلبت إلى شعبة الإحصاءات أن تنشر المبادئ التوجيهية للتطبيق التي اكتملت حتى الآن على موقع شبكي محسّن ومخصص لتطبيق المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية.

١٠ - وفي أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أتاحت شعبة الإحصاءات على موقعها الشبكي مسودة متكاملة تضم المبادئ التوجيهية المتعلقة بتطبيق المبادئ الأساسية العشرة (الجزء الأول) والمبادئ التوجيهية لتحقيق استقلال النظم (الجزء الثاني) (انظر <http://unstats.un.org/unsd/dnss/GP/impguide.aspx>). وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، دُعيت المكاتب الإحصائية الوطنية رسمياً إلى استعراض المسودة وإرسال مقترحات وأمثلة عن الممارسات الجيدة بحلول ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وتلقى الفريق ما مجموعه ٣٦ رداً، وهو بصدد إدماج الردود حالياً. ومن المتوقع أن تكون الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتطبيق متاحة على الموقع الشبكي للشعبة بحلول آذار/مارس ٢٠١٥.

١١ - وفي عام ٢٠١٤، أكدت اللجنة الإحصائية أيضاً أن المبادئ التوجيهية "ينبغي أن تكون وثيقة قابلة للتعديل في المستقبل". ولأغراض عملية، يُقترح أن يتم تحديث دليل التطبيق كل خمس سنوات. وينبغي أن يتزامن سير دورة التحديث مع العام الذي يتم فيه استعراض تطبيق المبادئ الأساسية كل خمس سنوات، وفقاً للتكليف الصادر عن اللجنة.

وبناء على ذلك، ينبغي أن يتم التحديث الأول في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، ويمكن تشكيل فريق جديد من أصدقاء الرئيس لإنجاز هذا العمل خلال هذه الدورة الجديدة.

١٢ - ووفقاً لطلب اللجنة الإحصائية، تقوم شعبة الإحصاءات حالياً بتحديث هيكل وتصميم الصفحات الإلكترونية المتوافرة بشأن المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية. وستتيح إعادة التصميم تبسيط الصفحات وجعل محتواها أيسر منالاً، علاوة على دمج استخدام موقع تويتر لإبلاغ المستخدمين بالتحديثات المنجزة. ومن المتوقع افتتاح الموقع الشبكي الجديد في أوائل شهر شباط/فبراير ٢٠١٥. وبعد الانتهاء من هذا التحديث الهيكلي، ستتصل الشعبة بجميع المكاتب الإحصائية الوطنية وستطلب منها استكمال محتويات هذه الصفحات الإلكترونية، مع التركيز بشكل خاص على القوانين المتعلقة بالإحصاءات.

١٣ - وتعكف شعبة الإحصاءات على صياغة مواد ترويجية جديدة تستند إلى نص المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، على النحو الذي أقرته الجمعية العامة وبجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة. وتشمل هذه المواد الجديدة منشوراً إعلامياً من صفحة واحدة، وهو متاح في شكل رسالة أو صفحة من حجم A4، وفي شكل ملصق أيضاً، لتيسير تنزيله وإعادة طبعه لدى أي من الجهات المعنية، كما تضم المواد كتباً يتضمن المبادئ الأساسية. وستكون جميع المواد متاحة لتنزيلها من موقع الشعبة على الإنترنت.

## باء - الأعمال الجارية: استكشاف سبل فعالة لمعالجة ما يُنظر إليه على أنه عدم امتثال للمبادئ الأساسية

١٤ - شجعت اللجنة الإحصائية أيضاً فريق أصدقاء الرئيس، في مقررهما ١٠٢/٤٤، على (أ) استكشاف سبل فعالة لمعالجة ما يُنظر إليه على أنه عدم امتثال للمبادئ الأساسية، و (ب) التفكير في كيفية توسيع النطاق الذي تنطبق فيه المبادئ إلى خارج الإحصاءات الرسمية كي يشمل القطاع الخاص على وجه التحديد. وقرر الفريق أن يركز على كيفية القيام على نحو فعال بمعالجة ما يُنظر إليه على أنه عدم امتثال للمبادئ الأساسية. وقد رفع الفريق في أول الأمر تقريراً إلى اللجنة بشأن هذه المسائل في عام ٢٠١٤ (انظر E/CN.3/2014/2)، ثم أجرى مزيداً من المداولات في الفترة من حزيران/يونيه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وترد فيما يلي استنتاجات الفريق بشأن السبل الفعالة لمعالجة ما يُنظر إليه على أنه عدم امتثال للمبادئ الأساسية.

## ١ - ملاحظات عامة: التعاريف والمؤشرات الجاهزة للاستخدام

١٥ - يدرك الفريق الأهمية المتزايدة التي تكتسبها مسألة الاستعانة بأفضل السبل لمعالجة ما يُنظر إليه على أنه عدم امتثال للمبادئ الأساسية، وهي مسألة أثارها المركز الرفيع الذي أصبحت المبادئ الأساسية تتبوأه على إثر إقرارها من جانب الجمعية العامة، وكذلك الطلبات المتزايدة على الإحصاءات الرسمية في السياق الوطني والإقليمي والدولي. ويلاحظ الفريق أيضاً عدم وجود تعريف واضح للامتثال وعدم الامتثال، بحيث يتأثر إدراك هذه المفاهيم حالياً بالتصورات والانحيازات الفردية، وقد يتم تفسيرها بطرق مختلفة في السياقات الوطنية أو الإقليمية المختلفة. ويؤثر ذلك أيضاً في الردود على الاستبيانات المستخدمة في الدراستين الاستقصائيتين العالميتين عن التطبيق (انظر <http://unstats.un.org/unsd/dnss/gp/globreview-2012.aspx> و <http://unstats.un.org/unsd/dnss/gp/globreview.aspx>). ولا بد لأية آلية رصدٍ سليمةٍ ولأية دراسات استقصائية تُجرى في المستقبل بشأن تطبيق المبادئ أن تقوم على أساس تعاريف ومؤشرات جاهزة للاستخدام، بحيث يمكن قياس مدى الامتثال لكل مبدأ من المبادئ الأساسية. غير أن هذه التعاريف والمؤشرات ينبغي أن تستند إلى المواد الموجودة بالفعل، مثل المبادئ التوجيهية الجديدة المتعلقة بالتطبيق، والاستبيانات المستخدمة في الدراستين الاستقصائيتين العالميتين بشأن التطبيق.

## ٢ - تعزيز الامتثال وكشف حالات عدم الامتثال

١٦ - انطلاقاً من الاعتقاد بأن الوقاية خير من العلاج، لا بد من التركيز على جهود الدعوة إلى الامتثال وتقديم الحوافز على هذا الصعيد. ويُعتبر إقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة للمبادئ الأساسية خطوة هامة من شأنها أن تُحدث أثراً إيجابياً في عملية التطبيق وأن تُثني عن الانتهاكات. وفي هذا الصدد، تمثل المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتطبيق وصفحات الموقع الشبكي الحالي المخصص للممارسات الجيدة موارد قيمة. ويُقترح أيضاً، من أجل تعزيز الامتثال، أن تضع البلدان مبادئ توجيهية وقوانين خاصة بها تستند إلى المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية وتتخذها مرجعاً. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن أشكالاً معينة من عدم الامتثال تُعزى إلى طبيعة النظم، في حين أن أشكالاً أخرى لا تظهر إلا نادراً أو في ظل ظروف استثنائية. ويمكن أن تنشأ التهديدات من خارج النظام الإحصائي أو يمكن أن تكون جزءاً من النظام نفسه.

١٧ - وفي عام ٢٠١٤، أوصت اللجنة الإحصائية أيضاً بإجراء دراسة استقصائية كل خمس سنوات ليتم من خلالها استكشاف التحسينات التي أدخلتها البلدان على تطبيق المبادئ

الأساسية للإحصاءات الرسمية. وبما أن اللجنة لم تتخذ قراراً بشأن الطرائق التي ينبغي اتباعها في إجراء هذه الدراسة، تردُّ فيما يلي الطرائق الممكنة.

١٨ - التقييم الذاتي - تحتل النظم الإحصائية الوطنية موقعاً فريداً لتقييم الامتثال للمبادئ الأساسية وتقديم التقارير عنه. ويمكن للمتخصصين في الإحصاءات الرسمية أن يمثلوا أكثر مصادر المعلومات أهلاً للثقة. ومع ذلك، فإنهم سيواجهون، في حالة كشف أوجه من عدم الامتثال، عبء اتخاذ القرارات بشأن كيفية الإبلاغ عن ذلك، والجهة التي ينبغي إبلاغها، ونطاق التفاصيل التي يمكن أو يجب نشرها. وفي هذا السياق، يمكنهم بالتالي الاستفادة من تقارير كبار الإحصائيين السابقين أو المتقاعدين، التي يمكنها أن تحدد علامات الإنذار إزاء التهديدات القائمة واحتمالات عدم الامتثال. ويبدو أن الإبلاغ الذاتي المنتظم عن الإنجازات وإعداد التقارير المرحلية أداتان لا غنى عنهما. فمن شأن هذه التقارير أن تقدم تفاصيل عن الفرص المتاحة للنظم الإحصائية الوطنية وعن المشاكل التي تواجهها في جهودها الرامية إلى استيفاء المعايير المنصوص عليها في المبادئ الأساسية. لكن بما أن التقييمات الذاتية هي ذات قيمة محدودة في تقديم الضمانات إلى طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، فإن استخدامها الأمثل ينبغي أن يتم بالاقتران مع آليات أخرى، مثل استعراضات الأقران.

١٩ - استعراضات الأقران - يمكن تحقيق مستوى أفضل من الموضوعية في رصد الامتثال من خلال إجراء استعراضات الأقران بدلاً من التقييمات الذاتية. ولهذا الغرض، يمكن تصنيف البلدان إما من الناحية الجغرافية، استناداً إلى آليات التعاون الإقليمية، أو من حيث أوجه التشابه القائمة في مراحل تنميتها وهيكل نظمها الإحصائية الوطنية، أو باستعمال ما يُجمع من معلومات أخرى ذات صلة عن النظم الإحصائية الوطنية. فالبلد الذي يكون له نظام إحصائي وطني مركزي، على سبيل المثال، يمكن أن يتيح إمكانية التحقق من المعلومات، وقد تربطه أوجه شبه أكبر ببلد ذي هيكل مماثل، وفي هذا الصدد يمكن للمسؤولين في البلد الأول أن يزودوا زملاءهم في النظم الإحصائية الوطنية الأخرى برؤى وتوصيات مفيدة لتحقيق مزيد من التطوير. بما يتمشى مع امتثالهم للمبادئ الأساسية. وتوجد قيود واضحة على هذا النوع من التقييم بسبب عدة أمور منها التكاليف، والخضوع لمستوى الوثائق المقدّمة ومدى إتاحتها للقائمين بعمليات الاستعراض. ومن الضروري وضع مبادئ توجيهية واضحة تتسم بالشفافية عن سبل إجراء استعراضات الأقران وسبل نشر النتائج. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في الحالات التي يُكشف فيها عدم الامتثال.

٢٠ - منح الشهادات - تستتبع الاستعانة بأداة إضافية للمضي في تحسين عملية تطبيق المبادئ الأساسية تقديم حوافز للامتثال من خلال منح جوائز أو إصدار شهادات. ويمكن

منح أشكال الاعتراف هذه بصورة دورية للنظم أو المكاتب الإحصائية الوطنية إذا تبين أنها تتبع ممارسات تجسّد التطبيق المستمر والمتسق للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، بعضها أو كلها. وعلى نفس المنوال، يمكن أيضا إصدار شهادات واعتمادات مقبولة دوليا للنظم والوكالات الإحصائية الوطنية إذا كانت تلي بشكل مُرضٍ وكاف، عند تقديم منتجها وخدماتها الإحصائية، معايير جميع المؤشرات القابلة للرصد المتفق عليها في ما يتعلق بالامتثال المستمر والمتسق للمبادئ الأساسية. ويستند إصدار هذه الشهادات عادةً إلى تقييمات يُجريها طرف ثالث (معهد مستقل في العادة)، ويتطلب، أكثر من الأدوات الأخرى المذكورة، إطارا تقييميا ملائما ومؤشرات. وبالإضافة إلى ذلك، ينطوي هذا النهج على تكاليف كبيرة.

٢١ - المساعدة التقنية - من الهام جداً توافر برامج دعم للنظم أو المكاتب الإحصائية الوطنية التي يتبين عدم امتثالها للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية (بصرف النظر عن طريقة التقييم المطبقة). وفي هذا السياق، تشجّع المنظمات الدولية، وبخاصة شعبة الإحصاءات، على تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان في مجال تطبيق المبادئ الأساسية.

٢٢ - تنسيق جهود الرصد - تجدر الإشارة أيضا إلى أن لدى العديد من المنظمات الدولية مبادئ مماثلة متعلقة بالجودة، تستند إلى حد كبير إلى المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية. ولهذه المنظمات آليات تقييم تكشف حالات عدم الامتثال لأطر ضمان الجودة الخاصة بها، ومن ثم للمبادئ الأساسية. ويبدو من المناسب لكل منظمة أن تُطلع المنظمات الدولية الأخرى على أطرها الخاصة بالرصد والتقييم. ويمكن أن يشكّل التحديد الواضح لأوجه الترابط بين المبادئ الأساسية والأطر المماثلة الأخرى الأساس الذي يبنى عليه هذا التنسيق. ويمكن أن يضطلع كل من لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية واجتماع كبار الإحصائيين في منظومة الأمم المتحدة بدور رئيسي في هذا الصدد.

### ٣ - إعادة إرساء مبدأ الامتثال وإعادة بناء الثقة

٢٣ - هناك توافق في الآراء على أن ردود الفعل وسبل معالجة مسألة عدم الامتثال ستوقف إلى حد كبير على طبيعة عدم الامتثال وخطورته، وكذلك على الجهة/الجهات الفاعلة المسؤولة عنه. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تكون هذه الجهات الفاعلة داخل النظام الإحصائي أو خارجه. وفي هذا الصدد، تكتسي الشفافية واتخاذ الإجراءات السريعة أهمية رئيسية في إعادة الاحترام إلى المؤسسات الإحصائية وإعادة بناء الثقة العامة.

٢٤ - وعموما، تُعتبر الدول الأعضاء التي لديها أطر قانونية وطنية عاملة، وتمارس بواسطتها رقابة فعالة على نظمها الإحصائية، دولا لا تحتاج إلى تدخل خارجي. لكن في الحالات التي



لا توجد فيها أطر من هذا القبيل، قد يكون للأوساط الإحصائية العالمية دور هام تضطلع به، حتى وإن لم يوجد اتفاق بشأن الجهة التي تكون في أنسب موقع لاتخاذ إجراءات.

٢٥ - ويلاحظ الفريق أنه ما زال يصعب على العديد من المنظمات الحكومية الدولية أن تتدخل في هذه الحالات لاعتبارات سياسية. ومع ذلك، يلاحظ الفريق أيضاً أن هناك بعض المنظمات في النظام الإحصائي العالمي التي يمكن أن تقوم بدور أكثر فعالية في المسائل المماثلة، وهي قامت بذلك بالفعل. وتشمل هذه الجهات المنظمات التي تتجاوز حدود الولاية الوطنية (مثل المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية)، وبعض المنظمات الدولية التي تضطلع على نحو منتظم بأدوار الرصد المؤسسي مثل صندوق النقد الدولي، والمنظمات غير الحكومية (مثل المعهد الإحصائي الدولي). ويرد أدناه وصف أكثر تفصيلاً لآليات المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية وصندوق النقد الدولي والمعهد الإحصائي الدولي.

٢٦ - تنص المدونة الأوروبية للممارسات المتبعة في مجال الإحصاء الخاصة بالسلطات الإحصائية الوطنية والاجتماعية على ١٥ مبدأ من المبادئ الرئيسية التي تشمل إنتاج الإحصاءات الرسمية الأوروبية وتعميمها، وكذلك البيئة المؤسسية التي تعمل في إطارها السلطات الإحصائية على الصعيد الوطني وعلى صعيد الاتحاد الأوروبي. ولكل مبدأ من المبادئ الـ ١٥ مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالممارسات الجيدة التي تتيح إطاراً مرجعياً لاستعراض تنفيذ مدونة الممارسات. وفي عام ٢٠١١، اعتمدت اللجنة المعنية بالمنظومة الإحصائية الأوروبية، علاوة على الصيغة الجديدة لمدونة الممارسات، إطار ضمان الجودة في المنظومة الإحصائية الأوروبية. ويستخدم هذا الإطار كمصدر يُسترشد به في طريقة تنفيذ مدونة الممارسات. وأنشئ المجلس الاستشاري الأوروبي المعني بإدارة الإحصاءات في آذار/مارس ٢٠٠٨ من أجل تقديم استعراض عام مستقل عن المنظومة الإحصائية الأوروبية بالتركيز على تنفيذ مدونة الممارسات. وبدأ المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية أول تقييم للامتثال لمدونة الممارسات مباشرةً بعد اعتماد الصيغة الأولى من المدونة في عام ٢٠٠٥، وكان يشمل تقييماً ذاتياً شاملاً بالمقارنة مع المبادئ والمؤشرات المنصوص عليها في المدونة. واستكمالاً لعمليات التقييم الذاتي وتعزيزاً للاستفادة منها بقدر أكبر من التعمق، أُجريت زيارات لاستعراضات الأقران في المعاهد الإحصائية الوطنية التابعة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وبلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة وفي المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨، وكان عددها ٣١ معهداً. وأجرى المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية والمجلس الاستشاري الأوروبي المعني بإدارة الإحصاءات متابعة لإجراءات التحسين الناتجة عن استعراضات الأقران بشكل سنوي حتى

عام ٢٠١٣. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، استُهلّت جولة جديدة من استعراضات الأقران تشمل ٣٢ نظاماً إحصائياً وطنياً في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وفي بلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية. وسيتاح التقرير النهائي المتعلق بهذه الجولة الجديدة في الربع الأول من عام ٢٠١٦. ويرد المزيد من التفاصيل عن الموضوع في الموقع الشبكي للمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية على الرابط التالي: ([http://epp.eurostat.ec.europa.eu/portal/page/portal/quality/code\\_of\\_practice/peer\\_reviews](http://epp.eurostat.ec.europa.eu/portal/page/portal/quality/code_of_practice/peer_reviews)).

٢٧ - وتُنشئ مواد اتفاق صندوق النقد الدولي التزاماً على الأعضاء بتزويد الصندوق بمعلومات دقيقة لأغراض المراقبة (الجزء الخامس من المادة الثامنة). فقد يتبيّن أن عضواً قد أُخِلَّ بالتزاماته عندما لا يقدم معلومات دقيقة وعندما لا يسع عزو انعدام الدقة إلى عدم توافر القدرات. وفي مثل هذه الحالات، يجوز للمدير العام أن يُصدر تقريراً بذلك إلى المجلس التنفيذي، الذي يتعين عليه أن يبت في ما إذا كان العضو قد أُخِلَّ بالتزاماته، كما يجوز للمجلس أن يدعو العضو إلى تحسين نظامه الإحصائي. وإذا لم ينفذ العضو أي تدابير إصلاحية، يجوز للمجلس التنفيذي أن يُصدر إعلان لوم له. وإذا لم يتخذ العضو الإجراءات المحددة في الفترات الزمنية المحددة، يجوز للمجلس التنفيذي أن يعلن أن العضو غير مؤهل لاستخدام الموارد العامة للصندوق، وأن يعلّق حقه في التصويت، وأن يتخذ في النهاية قراراً بشأن الانسحاب الإلزامي للعضو من الصندوق. وتساعد إدارة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي المدير العام على التحقق من دقة المعلومات الإحصائية المقدمة من الأعضاء.

٢٨ - وتتيح المبادرات المتعلقة بمعايير البيانات التي اتخذها صندوق النقد الدولي أطراً لنشر البيانات، وهي تتألف من النظام العام لنشر البيانات، والمعيار الخاص لتعميم البيانات، والمستوى الأعلى من المعيار الخاص لتعميم البيانات. والعضوية متاحة على أساس طوعي في مبادرتي المعيار الخاص لتعميم البيانات والمستوى الأعلى من المعيار الخاص لتعميم البيانات، بيد أنّها تقتضي التزاماً بنشر البيانات وفقاً لما يُحدّد من نطاق تغطية وحُسن توقيت وتواتر دوري؛ وتحديد المواعيد في الجداول الزمنية للإصدار المسبق والتقيّد بها. ويستعرض صندوق النقد الدولي حالة الامتثال شهرياً، ويقوم بنشر تقرير سنوي عن الامتثال (متاح على الرابط الشبكي التالي: <http://dsbb.imf.org/Pages/SDDS/AnnualObsReports.aspx>). وإذا تبين أن مشتركاً في مبادرة المعيار الخاص لتعميم البيانات أو أن أحد المنضمين إلى مبادرة المستوى الأعلى من المعيار الخاص لتعميم البيانات لا يفي بالتزاماته، يوجّه المدير العام نظر المجلس التنفيذي إلى ذلك لكي يبت في الوسائل الإصلاحية. وإبلاغ الجمهور عن جودة البيانات، يُشجّع الأعضاء في مبادرتي المعيار الخاص لتعميم البيانات والمستوى الأعلى من المعيار الخاص

لتعميم البيانات على تقييم مدى التقييد بمعايير البيانات والمدونات، ويفضّل أن يكون ذلك باستخدام إطار تقييم جودة البيانات الخاص بالصندوق، ويشجّع الأعضاء أيضاً على نشر نتائج عملية التقييم.

٢٩ - وعلى سبيل المثال، أنشأ المعهد الإحصائي الدولي بصفته الجهة المؤتمنة على إعلان المعهد الإحصائي الدولي بشأن آداب المهنة، مجلساً استشارياً معنياً بآداب المهنة لإسداء المشورة بشأن الامتثال للإعلان في عام ٢٠١٠. وينظر المعهد في التقارير المتعلقة بالمسائل الأخلاقية، ويُصدر البيانات، ويعمل مع المنظمات الأخرى على الارتقاء بالمعايير الأخلاقية لمهنة الإحصاءات والمحافظة عليها. ووافقت أيضاً اللجنة التنفيذية للمعهد الإحصائي الدولي على استراتيجية تتعلق بإجراءات المعهد في مجال آداب المهنة، تشمل كتابة رسائل دعم للإحصائيين المتأثرين؛ وتوجيه رسائل إلى السلطات القطرية للإعراب عن دواعي الانشغال؛ والاتصال بالوكالة الدولية المعنية لحثها على التدخل؛ وكفالة توعية وسائط الإعلام؛ ونشر بيانات على الموقع الشبكي للمعهد لتكون متاحة لاقتباسات وسائط الإعلام وغيرها من الجهات؛ والعمل مع الرابطة المهنية الأخرى على صياغة ردود جماعية. ويشمل نطاق عمل المعهد، وخصوصاً المجلس الاستشاري المعني بآداب المهنة، المجموعة الكاملة للإحصاءات بما فيها الإحصاءات الرسمية. والتفاصيل عن هذا العمل متاحة في الموقع الشبكي للمعهد على الرابط التالي: (<http://www.isi-web.org/special-topics/professional-ethics>). أما بيانات المعهد الإحصائي الدولي ورسائله المتعلقة بالمسائل الأخلاقية، فهي متاحة على الصفحة الشبكية ذات الصلة (<http://www.isi-web.org/8741>).

٣٠ - ويلاحظ الفريق أن للمنظمات الثلاث المبيّنة آلياتها أعلاه وللكتير غيرها من المنظمات مدونات وأطر تستند، في جوهرها، إلى المبادئ الأساسية. ومن ثم توفر المبادئ الأساسية الأساس الفعلي لمدونات أخرى عديدة وأكثر تفصيلاً، صيغت على نحو يراعي عمليات الرصد. وفي الواقع، فإن هذه المدونات والأطر تشمل، بصفة عامة وبشكل موفّق، كل الجوانب الحاسمة للمبادئ الأساسية. وينبغي تنسيق الجهود المبذولة لمعالجة مسألة عدم الامتثال في ما بين المنظمات المعنية، ويُذكر من بينها جهود الرصد (انظر الفقرة ٢٢). ويمكن أن تضطلع بدور رائد في هذا المجال المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية والمنظمات التي تتجاوز حدود الولاية الوطنية التي لديها إجراء متّبع بشأن طريقة معالجة عدم الامتثال لمدونات وأطر كل منها. وعند القيام بذلك، ينبغي لتلك المنظمات، لدى المبادرة علناً إلى معالجة عدم الامتثال لمدوناتها، أن تشير أيضاً إلى الاحتمال القائم بعدم الامتثال للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية باعتبارها وثيقة متفق عليها عالمياً. وفي حال عدم التوصل إلى

أي توافق في الآراء بشأن آلية موحدة تركز فقط على عدم الامتثال للمبادئ الأساسية، يعتبر الفريق أن هذا النهج هو أجدى نهج متاح في الوقت الراهن.

٣١ - وإذ يسلم الفريق بأن الظروف والأجواء السياسية تتغير دوماً، فإنه يقترح اتباع هذا النهج، وإعادة النظر في أفضل السبل المتاحة لمعالجة عدم الامتثال في وقت لاحق، وربما في سياق الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية التي سيحتفل بها في عام ٢٠١٩. وفي الوقت نفسه، يمكن أيضاً إعادة النظر في سبل توسيع نطاق المبادئ الأساسية ليشمل القطاع الخاص.

#### رابعاً - نقاط لاتخاذ قرار بشأنها:

٣٢ - يُقترح أن تقوم اللجنة بما يلي:

(أ) أن تدعو جميع المنظمات إلى أن تشير، قدر الإمكان وفي حدود الإطار الزمني المتاح، إلى المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية عند معالجة مسألة عدم الامتثال ضمن أطرها ذات الصلة بالموضوع؛

(ب) أن تطلب إلى شعبة الإحصاءات ما يلي:

١' أن تقدم المساعدة التقنية إلى البلدان في مجال تطبيق المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية؛

٢' أن تجدد في دعوة البلدان إلى إجراء تحديث سنوي لموجزاتها القطرية وممارساتها الجيدة المنشورة على الموقع الشبكي للشعبة؛

٣' أن تقدم تقريراً إلى اللجنة الإحصائية في عام ٢٠١٧ في سياق الأعمال التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد المبادئ الأساسية في عام ٢٠١٩؛

(ج) أن تعرب عن عزمها على إنشاء آلية جديدة في عام ٢٠١٧ معدة لتحقيق الأهداف التالية:

١' استعراض المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتطبيق، مع إمكانية تنقيحها؛

٢' وضع الأدوات والآليات اللازمة لإجراء جولة التقييم في عام ٢٠١٨، التي ينبغي إبلاغ اللجنة الإحصائية بنتائجها في عام ٢٠١٩، وهو العام

الذي يصادف الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد  
المبادئ الأساسية؛

٣' إعادة تقييم الآليات التي تركز على أفضل السبل لمعالجة ما يُنظر إليه على  
أنه عدم امتثال للمبادئ الأساسية، وإعادة النظر في كيفية توسيع نطاق  
المبادئ الأساسية ليشمل القطاع الخاص؛

(د) أن توجّه شكرها إلى الفريق الحالي لأصدقاء الرئيس على ما أنجزه من  
أعمال وأن تحلّ الفريق.